

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/1/PHL/4
16 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الأولى
جنيف، ٧-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الفلبين

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولاً - مقدمة ٤-١
٣	ثانياً - موجز مداوالات عملية الاستعراض ٥٧-٥
٣	ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض ١٢-٥
٦	باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض ٥٧-١٣
١٦	ثالثاً - الاستنتاجات و/أو التوصيات ٦١-٥٨
١٨	تذييل - تشكيلة الوفد ١٨

أولاً - مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، دورته الأولى في الفترة من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وجرى الاستعراض المتعلق بالفلبين في الجلسة العاشرة المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وترأس وفد الفلبين سعادة السيد إدواردو ر. إيرميتا الأمين التنفيذي (الوزير) ورئيس اللجنة الرئاسية الفلبينية لحقوق الإنسان. وللاطلاع على تشكيلة الوفد، انظر التذييل الوارد أدناه. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بالفلبين في جلسته الرابعة عشرة المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق بالفلبين: ماليزيا ومالي وألمانيا.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بالفلبين:

(أ) تقرير وطني مقدّم/عرض خطي أُعدّ وفقاً للفقرة ١٥ (أ) (A/HRC/WG.6/1/PHL/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ب) (A/HRC/WG.6/1/PHL/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ج) (A/HRC/WG.6/1/PHL/3)؛

٤- وأحيلت إلى الفلبين، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً آيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، ورومانيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهولندا. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً - موجز مداوولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- في الجلسة العاشرة للفريق العامل المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عرض الأمين التنفيذي (الوزير) ورئيس اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، السيد إدواردو ر. إيرميتا، التقرير الوطني للفلبين الذي يركّز على خمس قضايا رئيسية، وأكد استعداد الفلبين حكومة وشعباً لإيلاء أعلى الأولوية لحماية حقوق جميع الفلبينيين وتعزيزها. وأشار إلى أن الفلبين شهدت تجاوزات كبيرة لحقوق الإنسان سواء خلال أوقات الحرب أو أثناء فترة طويلة من الدكتاتورية. وتؤيد الفلبين بشدة تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل باعتباره يشكل تجديداً رائداً في الجهد العالمي الشامل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل مكان.

٦- أولاً، أنشأت الفلبين واحتضنت مؤسسات حيوية تشكل ولاياتها أهمية فائقة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأنشأ دستور عام ١٩٨٧ لجنة مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان هي اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان التي اكتسبت احترام المجتمع الدولي في أداء ولايتها. كما أنشأ الدستور مكتب أمين المظالم باعتباره هيئة مستقلة لحماية الشعب من الفساد الحكومي والتجاوزات الحكومية. وفي الفرع التنفيذي، ترصد وتنسق اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان مدى تقيّد الإدارة بذلك باعتباره يمثل استراتيجية للحكم الرشيد والفعال. ولجلسي الكونغرس الفلبيني لجان تُعنى بحقوق الإنسان، في حين يعلّي القضاء دائماً من حماية حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون.

٧- ثانياً، تكرّس الحكومة جهدها لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان باستمرار وذلك بمواصلة تقوية مؤسساتها، وتعميم حقوق الإنسان وتثقيف كافة الفلبينيين من أجل تعزيز ثقافة لحقوق الإنسان والسلام. وقد حظيت برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تنفذها وزارة التعليم بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان باعتراف منظمة اليونسكو. كما توجد مكاتب تُعنى بحقوق الإنسان في القوات المسلحة للفلبين وتنظيمات الشرطة الوطنية الفلبينية فضلاً عن المكتب الوطني للتحقيقات. وعلى مستوى القواعد الشعبية، وفي القرى تحديداً، توجد مراكز العمل في مجال حقوق الإنسان على صعيد القرية (Barangay)، وهي تشكل برنامجاً بدأته لجنة حقوق الإنسان ووزارة التعليم والحكم المحلي سيزداد دعمه كجزء من مجموعة تدابير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الجيد.

٨- ثالثاً، تقيس الحكومة مكاسبها في مجال الحكم الرشيد والفعال وبحسب مراعاتها الأمنية لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان. وينظّم النهج القائم على الحقوق كل إجراءات الدولة في أداء واجباتها ومسؤولياتها تجاه الشعب، الأمر الذي يشكل عنصراً مكوناً لاستراتيجيات التنمية التي تتبعها إدارة آرويو. وهذا منصوص عليه في خطة التنمية المتوسطة الأجل للفلبين وبرنامج الإصلاح الزراعي الشامل، وهي برامج تهدف إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وشهد مؤشر التنمية البشرية تقدماً مطرداً منذ عام ١٩٧٥، وتحتل الفلبين اليوم المرتبة التسعين من بين ١٧٧ بلداً. وتحققت كل هذه المنجزات رغم التحديات الكبرى التي تعطلّ جهود التنمية والتي سببها الكوارث والفواجع الطبيعية. إن التحدي الآن هو ضمان توزيع فوائد النمو الاقتصادي على كل مستويات المجتمع الفلبيني لكي يلمسها الكافة.

٩- رابعاً، تظل الدعوة والبرامج الحكومية في مجال حقوق الإنسان مستجيبة لمطالب القطاعات المستضعفة. وتتبع الفلبين إطاراً استراتيجياً وطنياً لخطة نماء الطفل تمتد من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٥، لبناء مجتمع يراعي ويلائم احتياجات الطفل. وأنشئت مجالس محلية لحماية الأطفال لتنسيق ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. ويتم حماية الأطفال المخالفين للقانون وفقاً لقانون قضاء الأحداث وقانون الرعاية لعام ٢٠٠٦. كما أجرت الفلبين تحسينات لها شأنها في خفض وفيات الأطفال. وفيما يتعلق بالمرأة، تحتل الفلبين الآن المرتبة السابعة والسبعين من بين ١٧٧ بلداً في مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس، والمرتبة الخامسة والأربعين في مؤشر تمكين المرأة، وتتمتع المرأة الفلبينية بنسبة أعلى في الدخل المكتسب المقدّر. وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، فإن حقوقها محمية بقانون حقوق الشعوب الأصلية الذي يمثل علامة بارزة ويتيح الفرص لممارسة الحكم الذاتي والمشاركة في تحديد التنمية الاقتصادية. ويتم الحفاظ على مناطق وأراضي الأسلاف وحمايتها، وتمليكها للمجتمعات المحلية الثقافية للشعوب الأصلية وفقاً لمطالبها التاريخية، مع تقديم المساعدة لضمان إنتاجية هذه الأراضي. وتشكل النظم القانونية التقليدية للشعوب

الأصلية جزءاً من الإطار القانوني. وفيما يتعلق بالعمال المهاجرين، أقامت حكومة الفلبين على مر السنين آليات تتصدى للتوظيف والاتجار غير القانونيين بالبشر من خلال الوكالة الفلبينية للعمالة في الخارج. وأنشئت إدارة لرعاية العاملين في الخارج ووظيفة أمين مساعد (نائب وزير) لشؤون العمال المهاجرين لرعاية احتياجاتهم ورفاهتهم. وفي خلال الحوار التفاعلي الرامي إلى تحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الأرض، حثت الفلبين مزيداً من البلدان على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهي صك أساسي من صكوك حقوق الإنسان له أهمية فائقة في تطوير نظام قانوني دولي شامل لحقوق الإنسان.

١٠- خامساً، ما زال التزام الحكومة بحقوق الإنسان يشكل أهمية فائقة، حتى في خضم التمردات النشطة والتهديدات الأخرى التي يتعرض لها الأمن الوطني. وتشارك الفلبين في عمليات سلم متواصلة مع حركتين انفصالييتين وثلاث جماعات متمردة. وتوصلت الحكومة مع المتمردين اليساريين إلى اتفاق هو الاتفاق الشامل المعني باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولل قوات المسلحة الفلبينية سياسات رسمية ومبادئ توجيهية تُعنى بمعاملة الأطفال الضالعين في نزاع مسلح، وأدرجت أحكاماً تُعنى بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في تنفيذ عمليات الأمن الداخلي. ويوفر قانون أمن الإنسان الفلبيني لعام ٢٠٠٧ ضمانات عديدة من التجاوزات المحتملة من جانب أجهزة إنفاذ القانون. وتتبع الفلبين استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب يندرج في إطارها الأمن وإنفاذ القانون والتنمية وحقوق الإنسان. وينبغي ملاحظة أنه لا لجنة ميلو المستقلة في الفلبين، ولا المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً اعتبر أعمال القتل خارج القضاء أمراً يتعلق بسياسة الدولة. ونتيجة ما بذلته الحكومة من جهود، بمشاركة المجتمع المدني، هبطت حالات القتل خارج القضاء هبوطاً جذرياً في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٨٣ في المائة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أنشأت الرئيسة أرويو فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لمكافحة العنف السياسي كُلفت بالتحقيق في كل أشكال العنف السياسي وملاحقته ومعاقبته، وهي الفرقة التي حققت بالفعل خطوات نحو ملاحقة وإدانة مقترفي هذه الأفعال. كما أصدرت السلطة القضائية قواعد جديدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان. ويتيح أمر إنفاذ الحقوق الدستورية للضحايا وأسرهم فرصة التظلم لمطالبة الوكالات المعنية بتقديم معلومات محددة عن القضايا، فضلاً عن التدابير الوقائية المؤقتة، بما فيها حماية الشهود. وصدر الأمر الخاص بإتاحة البيانات استكمالاً لأمر إنفاذ الحقوق الدستورية لمساعدة أي شخص انتهك أو هُدد حقه في الخصوصية أو الحياة أو الحرية أو الأمن. ويشمل الإنصاف حذف أو إتلاف أو تصويب البيانات أو المعلومات الخاطئة. وإضافة إلى هذه الإجراءات التي يتخذها الفرع التنفيذي والمحاكم، أعطت الرئيسة أرويو الأولوية لمشاريع القوانين والتشريعات التي تنص على فرض عقوبات أشد على أعمال قتل السياسيين وفرض أقصى العقوبات على المحتالين الذين يرتدون أزياء رسمية. كما اعتمدت الرئيسة على سبيل الاستعجال تشريعاً لدعم برنامج حماية الشهود.

١١- وأخيراً، تُقر الحكومة بأن أمر تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتم على أفضل وجه في إطار شبكات شراكة استباقية تجمع ما بين التعاون المحلي والدولي. ومن الأمثلة الناجحة على ذلك قيام الشراكة بين الحكومة وجماعة دينية لتقديم الرعاية (Gawad Kalinga) توفر الإسكان المنخفض التكلفة للفقراء. وهناك مثال آخر على ذلك هو نظام القوائم الحزبية الحكومي الذي يساعد المجموعات العقائدية والمصالح القطاعية على تحقيق تمثيل لها في كونغرس الفلبين. ويوجد حالياً ٢١ ممثلاً للقوائم الحزبية يمثلون ١٥ حزباً. ومنحت الفلبين شرعية للحزب الشيوعي من خلال إلغاء قانون مكافحة التخريب في عام ١٩٩٢، وتطلع إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة

في المستقبل القريب في إطار المشاورات الوطنية لصياغة خطة العمل الوطنية الثانية في مجال حقوق الإنسان والبرنامج المتعلق بها. وتواصل الفلبين العمل في تعاون وثيق مع بلدان ومنظمات إقليمية ودولية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي بشأن قضايا حقوق الإنسان. ورحبت الفلبين بتوسيع وتعميق مبادرات حقوق الإنسان باعتبارها دعامة أساسية للتعاون الدولي.

١٢- ورداً على الأسئلة المقدمة سلفاً، أشارت الفلبين إلى أن الدستور يكفل حرية التعبير والتجمع. وأعلنت المحكمة العليا دستورية قانون حرية التجمع، بما يشمل قيوده على هذه الحرية المتعلقة بالنظام العام والسلامة العامة واشترط أن تمارس الشرطة أقصى قدر من التسامح أثناء حفظ النظام العام. وترصد اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان المظاهرات وتنشر ما ينجم عنها من حوادث. وحددت الحكومات المحلية الأماكن التي يمكن أن تجرى فيها التظاهرات العامة دون الحاجة إلى إذن. وفيما يتعلق بحرية التعبير، أصدرت المحكمة العليا مؤخراً توجيهاً يفيد بأنه في قضايا القذف، ينبغي أن تقتصر العقوبة على فرض غرامات دون سجن. وفيما يتعلق بالقصّر المحتجزين، يحظر قانون قضاء الأحداث وقانون الرعاية لعام ٢٠٠٦ المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة للأطفال، كما يحظران احتجاز الأطفال دون سن الخامسة عشرة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، تم نقل جميع الأطفال المخالفين للقانون من العاصمة إلى "مراكز للأنشطة الإصلاحية". كما يقوم مجلس رعاية الأطفال بزيارات منتظمة لكل هذه المرافق. وتتاح الأنشطة التعليمية في هذه المرافق أيضاً، بما يشمل التعليم المتخصص وتنمية المهارات الفنية. ويتمثل التحدي الآن في إنشاء مزيد من المرافق على المستوى المحلي. وعملاً بتوصيات دراسة الأمم المتحدة المعنية بممارسة العنف ضد الأطفال، شرعت الفلبين في تنفيذ برنامج عمل وطني لمكافحة العنف ضد الأطفال، وسيقوم فريق يُعنى بمكافحة العنف ضد الأطفال برصد أنشطة هذا البرنامج. كما سنت الفلبين قوانين عديدة لحماية الأطفال شملت قوانين ضد عمل الطفل. وفيما يتعلق بحماية الشهود، وسّع القانون من برنامج حماية الشهود بتوفير غطاء يغطي تكاليف العلاج بالمستشفيات وحماية تعليم الشهود. ويتم التشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان، باعتبارهم أعضاء لهم قيمتهم في العملية الديمقراطية، في اتخاذ القرارات وفي التشريعات والبرامج، وفي شغل المناصب العامة، وهم يشكلون موارد لتدريب الأجهزة الحكومية والقوات المسلحة ورجال القضاء. وتتيح قاعدة البيانات التي أنشأتها اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان لكل فرد أن يتشاطر المعلومات من خلال موقع على الإنترنت يمكن الوصول إليه مباشرة. ويتضح التعاون بين الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان من الدعم الأخير المقدم من الحكومة إلى مبادرة للاتحاد الأوروبي تستهدف دعم جهود المجتمع المدني في دوره للتصدي لحالات قتل الناشطين والصحفيين.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

١٣- أثناء الحوار التفاعلي الذي عقب ذلك، أشادت وفود عديدة بالفلبين لالتزامها ولنهجها البناء والتشاورى وتقريرها المقدم وفقاً لعملية الاستعراض الدوري الشامل. وأدلى ٤١ وفداً ببيانات.

١٤- وأشادت نيوزيلندا بالفلبين لاستعدادها للدخول في حوار صريح وتشاطر خبراتها مع الآخرين في تحديد التحديات والتغلب عليها في مجال حقوق الإنسان. وطلبت إلى الوفد أن يقدم مزيداً من المعلومات عن الخطوات المتخذة لعلاج الثغرات لكي تتواءم مواقع خدمات مكافحة العنف ضد المرأة وأطفالها مع حالات العنف بحسب المنطقة. وأوصت نيوزيلندا الفلبين بأن تواصل تطوير نهج يراعي اعتبارات نوع الجنس للتصدي لقضايا ممارسة

العنف ضد المرأة وأن تواصل بناء بيئة داعمة للنساء والأطفال داخل النظام القضائي، تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لإعادة تأهيل النساء والأطفال المستضعفين وفي مناطق النزاع ورعايتهم بعد انتهاء النزاعات.

١٥- وأشارت باكستان إلى العملية التشاورية المستفيضة، وذكرت أن من المؤشرات الهامة لإحلاص الفلبين لآلية الاستعراض الدوري الشامل ولقضية حقوق الإنسان أنها تشرف على هذه العملية من القمة، أي من خلال اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان. وأبرزت الإسهام القيمّ المقدم من الفلبين في وضع المعايير الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في مجالات مثل حقوق المرأة والعمال المهاجرين. كما رحبت بالجهود الوطنية المبذولة للتصدي للشواغل التي أبرزتها هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة في مجالات مثل ممارسة العنف ضد المرأة، ومعاملة المدافعين عن حقوق الإنسان، وأعمال القتل خارج القضاء وحالات الاختفاء القسري. وطلبت أن تنقسم الفلبين خبرتها في تنسيق قضايا حقوق الإنسان من خلال اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان وتقديم معلومات إضافية عما تمارسه من صلاحيات محددة تجاه الآليات الأخرى القضائية والتنفيذية والتشريعية.

١٦- وأثنت الهند على ما بذلته الفلبين من جهود في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وطلبت مزيداً من التفاصيل عن '١' وظائف وصلاحيات وإجراءات التعيين في الآليات/المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مثل مراكز العمل في مجال حقوق الإنسان على صعيد القرية (Barangay)، '٢' نظام الرصد المجتمعي الرامي إلى التصدي على نحو أفضل للفقر على المستوى المحلي، و'٣' كيف توازن الحكومة بين آثار الهجرة وظاهرة "هجرة الكفاءات".

١٧- وأشادت سنغافورة بالفلبين لما حقته من مكاسب في التنمية البشرية وتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في مجال تمكين المرأة، وأعربت عن تقديرها للتقرير الوطني الصريح والأولوية المعطاة لمجالات تثير القلق، مثل مكافحة الفساد وأعمال القتل خارج القضاء. ورحبت بتصدر رئيسة الجمهورية للجهود المبذولة لملاحقة أعمال القتل خارج القضاء، وإقامة محاكم خاصة لهذه القضايا، ومراجعة إجراءات وزارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة لضمان مراعاة معايير حقوق الإنسان أثناء عملياتها.

١٨- وأبدت الصين تقديرها للعمل المضطلع به للحد من الفقر المدقع بنظام مجتمعي يساعد السكان الفقراء. وهنأت حكومة الفلبين على تحسين صحة سكانها مقدرةً جهود الفلبين لضمان حقوق النساء والأطفال وما اتخذته من تدابير لحل مشكلة أعمال القتل خارج القضاء. كما أبرزت الالتزام بحماية حقوق المهاجرين وطلبت إلى الفلبين مزيداً من التفاصيل عن التحديات التي واجهتها في التصدي لقضية الاتجار بالنساء والأطفال.

١٩- وذكرت كندا أنه مما يشجعها أن تعرب الفلبين عن التزامها بإنهاء أعمال القتل خارج القضاء، وإن ظلت تشعر بالقلق إزاء قلة الإدانات حتى الآن. وأشارت إلى فرقة عمل الملاحقة القضائية (USIG) ولجنة ميلو وزيارة المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً. وأبدت كندا تقديرها للمعلومات المقدمة بشأن دور المحكمة العليا، وارتأت أن إصدار أمر إنفاذ الحقوق الدستورية يشكل تطوراً إيجابياً. وشجعت على إجراءات المتابعة والتوصيات بشأن هذه المبادرات، وطلبت إيضاحات للأمر التنفيذي الذي أثر على أمر إنفاذ الحقوق الدستورية كما أبدت قلقها إزاء وضع قوات الأمن وأوصت بأن تكفل الفلبين تدريب قوات الأمن على حقوق الإنسان وعلى مسؤوليتها عن حماية حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٢٠- وشكرت سلوفينيا الفلبين على تقريرها الوطني الشامل وعلى عرضها للتقرير. وأحاطت علماً بطلب المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب القيام بزيارة الفلبين، مؤكدة أن نواتج الإجراءات الخاصة يمكنها بل وينبغي أن تشكل إضافات هامة ومفيدة لعملية الاستعراض الدوري الشامل. وأوصت سلوفينيا الفلبين بأن تمكن من زيارة المقرر الخاص في أقرب وقت ممكن. كما أوصتها أو توقع وتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأن تقدم تقارير منتظمة إلى لجنة مناهضة التعذيب.

٢١- وأشارت كوبا إلى أن الفلبين نجحت في إحراز تقدم كبير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخاصة تنفيذ برامج ومشاريع طموحة شتى رغم المصاعب الكبيرة. وأبدت ترحيبها بهذه الجهود التي تُظهر التزام الفلبين بقضية حقوق الإنسان وما أبدته من إرادة سياسية للدفاع عنها. وطلبت معلومات إضافية عن خبرة الفلبين بشأن برامج المتابعة في المجتمعات المحلية لمعرفة مؤشرات الفقر، الأمر الذي يمكن أن يعطي مثلاً على الممارسة الجيدة.

٢٢- وهنأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الفلبين على تقديم تقرير شامل. ولاحظت أن الفلبين، كبلد نام يواجه تحديات مثل الصعوبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية المدمرة، قد بذلت جهوداً مستمرة ونشطة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وأشارت إلى التنفيذ الناجح لبرامج عديدة وطلبت معلومات إضافية عن استراتيجية الحكومة بشأن تمكين المرأة والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد.

٢٣- وهنأت تركيا الفلبين على تقريرها القطري المنهجي الشامل الغني بالمعلومات والذي يضم تحليلاً مستفيضاً لخريطة طريق للتعاون الدولي. كما أشادت بالبرنامج الواسع لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلد متعدد اللغات والأعراق متناثر جغرافياً. وأشارت باهتمام إلى أن نظم تحقيق العدالة في القرى استناداً إلى المجتمعات المحلية أو النظم التقليدية لتسوية المنازعات معترف بها باعتبارها آليات قانونية لتسوية المنازعات. وطلبت مزيداً من التفاصيل عن فعالية هذا النظام وكيفية ضمان توحيد نظام العدالة في البلد. وأضافت أن الفلبين أشارت في التقرير الوطني إلى الحاجة إلى وضع إطار قانوني شامل يدمج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في النظام القانوني الوطني من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة. وطلبت تركيا إلى الوفد تفاصيل عن توقعاته من المجتمع الدولي، إن وجدت، للمساعدة في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تواجهها الفلبين في ضمان التمتع الكامل بحقوق المرأة.

٢٤- وأعرب الكرسي الرسولي عن تقديره للفلبين لريادتها في إجراء حوار بين الأديان. وتساءل عن كيفية حماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين الفلبينيين (الذين يشكلون نسبة تصل إلى ١٠ في المائة من السكان) وأفراد أسرهم. كما أشار إلى أن الفلبين ألغت عقوبة الإعدام وتهدف إلى توفير حماية مستمرة للحق في الحياة. وفي هذا الصدد، أوصى الكرسي الرسولي بالقضاء التام على التعذيب وأعمال القتل خارج القضاء، وحماية الأجنّة في الأرحام بغض النظر عن الضغوط المفرطة من جماعات بعينها.

٢٥- وهنأت إيطاليا الفلبين على تقريرها الشامل للغاية وعلى الدرجة العالية من الالتزام والشفافية التي مارست بها عملية الاستعراض الدوري الشامل. وطلبت مزيداً من المعلومات عن الجهود الوطنية المبذولة لدمج اتفاقية

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التشريع المحلي من خلال مشروع قانون "وثيقة حقوق المرأة"، وأوصت بوضع إطار قانوني عضوي للقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس وتعزيز المساواة بين الجنسين. كما أوصت الفلبين بعلاج الثغرات التشريعية في ميدان حقوق الطفل من أجل الامتثال الكامل لتوصيات عام ٢٠٠٥ الصادرة عن لجنة حقوق الطفل. وطلبت مزيداً من المعلومات عن الخطوات المتخذة لدمج تدريس حقوق الإنسان في المدارس.

٢٦- وهنأت فرنسا الفلبين على تقريرها الدقيق مبديةً تقديرها لالتزامه بحقوق الإنسان. كما أشارت إلى حالات الاختفاء القسري وأعمال القتل خارج القضاء التي كثيراً ما تؤثر على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولاحظت أن هذه الحوادث كثيرة وأن عدد القضايا المعلقة ما زال قليلاً. وتساءلت عما اتخذته الحكومة من إجراءات لمتابعة توصيات المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً. كما تساءلت عن كنه التدابير المتخذة لمنع تجنيد الأطفال في الحركات المسلحة ومساعدتهم على إعادة تأهيلهم، وعن نتائج البرامج التي نُفذت منذ عام ٢٠٠١ للمساعدة على إدماج هؤلاء الأطفال. وأخيراً، تساءلت فرنسا إن كانت الحكومة تخطط لزيادة موارد لجنة حقوق الإنسان على نحو ما أكدته لجنة حقوق الطفل.

٢٧- ووجهت تايلند الشكر على التقرير الجيد الإعداد وصراحة العرض المقدم. وأبرزت ما أحرزته الفلبين من تقدم اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي، مؤكدة بأن دعم الحوار مع مجلس حقوق الإنسان هو في طبيعة التزام الفلبين. وتأمل تايلند أن تشهد دعماً وتعزيزاً لهذا التعاون، بما يشمل الإجراءات الخاصة. كما أشادت بدور الفلبين النشط سواء على المستوى الإقليمي - في الزخم الموجه إلى إنشاء هيئة لحقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - أو على الصعيد الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢٨- وأشادت النرويج بالفلبين لتعاونها الشامل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما في ذلك التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية السبع واستعدادها لقبول زيارة المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً للفلبين، وطلبت مزيداً من المعلومات عن الخطوات الملموسة المتخذة للتخفيف من أعمال قتل الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين خارج القضاء، وبما يشمل متابعة التوصيات المقدمة من المقرر الخاص.

٢٩- وأشادت اليابان بالجهود المبذولة من حكومة الفلبين لإعداد تقرير وطني شامل يغطي قضايا واسعة النطاق. وأثنت على جهود الفلبين لضمان الحقوق الأساسية للجماعات المستضعفة، بما فيها النساء، وأبدت اهتمامها لمعرفة كيف ستيسر الحكومة من التعاون فيما بين كل أصحاب المصلحة لتنفيذ إجراءات مصممة استراتيجياً وأكثر توجهاً للأهداف من أجل التصدي لاحتياجات الجماعات المستضعفة. وأعربت عن تقديرها للإجراءات المتخذة التي تتصدى لقضية القتل خارج القضاء ورحبت بالتعاون مع المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً بشأن هذه المسألة. وطلبت مزيداً من المعلومات عن كيفية تقييم الحكومة للإجراء المتخذ حتى الآن، وخاصة فيما يتعلق بتيسير التحقيقات، وهل يُتوخى اتخاذ تدابير إضافية لمواصلة تيسير جهود الحكومة من أجل تحسين الوضع في هذا الصدد.

٣٠- وهنأت الجزائر الفلبين على تقريرها الشامل بما فيه من مشاركة نشطة للمجتمع الدولي ولكونها من أوائل البلدان النامية التي أصبحت طرفاً في معاهدات حقوق الإنسان الأساسية السبع. وطلبت الجزائر مزيداً من المعلومات عن الأسباب التي تقف وراء ارتفاع نسبة النساء في تدفقات الهجرة، وكيف تسعى إلى تخفيف الآثار الضارة لهذه الهجرة على الأطفال.

٣١- وأعربت الجمهورية العربية السورية عن شكرها وتهنئتها لوفد الفلبين لعرضه القيم لحالة حقوق الإنسان في البلد، ولفتت الانتباه إلى الخطط الطموحة للفلبين من أجل التصدي للفقر وسوء التغذية وتحرير المرأة، والبطالة، والمستوطنات البشرية وتجنيد الأطفال في المنازعات المسلحة. وطلبت سورية معلومات إضافية عن الخطط الوطنية الجارية للتصدي للنمو السكاني السريع ومعدل الهجرة المرتفع.

٣٢- ووجهت تونس الشكر والتهنئة إلى الفلبين لعرضها الشامل وللنهج التشاركي لتقريرها. وأشارت إلى الإنجازات الهامة للفلبين في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخاصة تضيق عدم المساواة بين المرأة والرجل، وطلبت مزيداً من المعلومات عن المصاعب والتحديات الأساسية في التصدي لهذه المشكلة، وفي سوق العمل تحديداً.

٣٣- ورحبت لاتفيا بإلغاء عقوبة الإعدام في الفلبين في عام ٢٠٠٦ وأحاطت علماً مع التقدير بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بهدف إلغاء عقوبة الإعدام. كما أشارت إلى التعاون مع الإجراءات الخاصة وتساءلت إن كانت الفلبين ستنتظر في توجيه دعوة مفتوحة إلى هذه الإجراءات في أقرب وقت.

٣٤- وهنأت غواتيمالا الفلبين على انفتاح وأمانة تقريرها الوطني فضلاً عن الأهمية الممنوحة لمشكلة حقوق المهاجرين. وأبرزت غواتيمالا الاتفاقات الثنائية المعقودة مع شتى البلدان المضيفة لتوفير استحقاقات الضمان الاجتماعي، وطلبت مزيداً من المعلومات عن كيفية التوصل إلى هذه الاتفاقات الثنائية وكيفية تطبيقها.

٣٥- وأشاد السودان بالخطوة الاستراتيجية وخطة التنمية المتوسطة الأجل واستراتيجية مكافحة الفقر المنفذة تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية، وهي أمور تبين مشاركة الفلبين الإيجابية للغاية مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام. وأوصى السودان بأن تشاطر الفلبين بلداناً أخرى، ولا سيما البلدان النامية، في خبرتها في مجال أهلية اختصاص القضاء فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٣٦- وأعربت مصر عن تقديرها للتقرير الشامل والعرض المستفيض. وطلبت مزيداً من المعلومات عن نظام حماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم في الخارج، وعن التدابير المتخذة لتوعية المهاجرين بحقوقهم من أجل مساعدتهم كلما احتاجوا إلى مساندة في تطبيق حقوقهم وتزويدهم بتمثيل قانوني في المنازعات. وأبدت اهتمامها بسماع التجربة الناجحة للفلبين في التعاون مع المجتمع المدني بشأن هذه القضايا وتقييمها لأثر عدم انضمام الدول المضيفة إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على تمتع المهاجرين فعلياً بحقوق الإنسان الخاصة بهم. كما طلبت مصر إبلاغها بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لضمان حقوق الأقليات وإقامة مجتمع أشمل.

٣٧- وشكرت جمهورية كوريا الفلبين على تقريرها الوطني المفصل وعرضها الغني بالمعلومات. كما أشادت بالحكومة لما بذلته من جهود لحماية حقوق الإنسان في بلد متنوع عرقياً وثقافياً ولغوياً. وطلبت كوريا مزيداً من المعلومات عن '١' تعزيز وحماية الشعوب الأصلية في المناطق الصناعية الجديدة والمناطق النائية، '٢' تدابير السياسة العامة لمنع الاتجار بالنساء والأطفال عبر الحدود لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري، '٣' خطط الحكومة للانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٣٨- ورحب الاتحاد الروسي بجهود الفلبين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان ووضع خطة العمل الثانية والبرنامج المعني بحقوق الإنسان، وإلغاء عقوبة الإعدام، وأنشطة الآليات الوطنية لحقوق الإنسان. وأبدى الاتحاد الروسي اهتمامه بالتعرف على أنشطة آليات حقوق الإنسان في الفلبين، وخاصة مكتب حقوق الإنسان داخل القوات المسلحة. كما طلب معلومات عن التدابير المتخذة لحماية حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين والتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تمثل الشعوب الأصلية.

٣٩- وذكرت الفلبين، في ردها على بعض الأسئلة، أن هناك مشاريع قوانين عديدة تتصل بحقوق الطفل وفقاً لما أبدته لجنة حقوق الطفل من ملاحظات. ورداً على اليابان، ذكر الوفد أن الحكومة توفر الفرص للسلطات المحلية والمجتمع المدني من أجل المشاركة في تنفيذ شتى البرامج ورصد التسهيلات المتاحة للفئات المستضعفة. كما توجد قوانين تحمي تلك الفئات. وفيما يتعلق بمتابعة توصيات المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، أصدرت رئيسة الجمهورية الأمر الإداري رقم ٢١١ بإنشاء فرقة العمل المعنية بمكافحة العنف السياسي. وتحقيقاً للشفافية، يمكن الوصول إلى فرقة العمل من خلال موقعها على شبكة الإنترنت، وتصدر الفرقة تقارير شهرية؛ كما أحالت ثلاثة تقارير إلى المقرر الخاص. وفضلاً عن ذلك، يتم التصدي تحديداً لعمليات القتل خارج القضاء عن طريق قرار المحكمة التوأم، وهما أمر إنفاذ الحقوق الدستورية وأمر إتاحة البيانات وهما يشكلان تدابير وقائية أيضاً. وفيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، أنشأت المحكمة العليا لجنة تراعي التمايز بين الجنسين في النظام القضائي وتعمل حالياً على تنفيذ وتعميم الخطة المتعلقة بنوع الجنس داخل جهاز القضاء. وتشمل هذه الخطة تنفيذ برامج تدريبية، ووضع إحصاءات وقاعدة بيانات تُعنى بنوع الجنس، والتشجيع على استخدام لغة غير متعصبة لنوع الجنس. وزيادة في حماية المرأة، تُعد الفلبين إحدى البلدان العشر الرائدة في التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة العنف ضد المرأة. ويجري تصميم برنامج الفلبين بإجراء مشاورات مع العديد من أصحاب المصلحة. إن "وثيقة حقوق المرأة" هي مشروع قانون يعمل على تعريف التمييز وترجم مبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى النظام القانوني الوطني. ويؤمل أن يوافق كونغرس الفلبين على مشروع القانون قبل انتهاء الدورة الحالية في عام ٢٠١٠. إن مهمة رصد هذا القانون، عند تمريره، ستكون شاقة وستتقدر الفلبين دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد. وتواصل الفلبين إحراز تقدم في مشاركة المرأة في الحياة العامة بما يشمل التقدم نحو هدف تحقيق نسبة ٣٠ في المائة للمرأة في المواقع التي تُشغل بالانتخاب. وفيما يتعلق بحماية المهاجرات، توجد مجموعة خدمات لدى الفلبين تشمل خدمات الرعاية الاجتماعية، كما تُتخذ تدابير وقائية وذلك مثلاً من خلال عقد حلقات دراسية قبل الرحيل. وأصدرت الفلبين قانوناً قوياً لمكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة الاتجار بالمرأة والطفل، يغطي الوقاية والحماية وإعادة إدماج الضحايا. وفيما يتعلق بمؤشرات الفقر، اعتمدت الفلبين نظاماً للرصد يعتمد على المجتمعات المحلية كعملية منظمة لجمع البيانات، وتشجع على

المشاركة على مستوى القواعد الشعبية في جمع البيانات. وفيما يتعلق بمسألة الشعوب الأصلية، أنشأ قانون حقوق الشعوب الأصلية المعتمد في عام ١٩٩٧ اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية التي تدير برامج للشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية الثقافية. والنظام القانوني التقليدي له خصوصيته الثقافية، ويمكن اللجوء إليه، ويحفظ ديناميات النظم والممارسات المعرفية للشعوب الأصلية، ويُعزز الحكم الذاتي، كما يُعجل من تسوية القضايا، ويُشجع على مشاركة المجتمعات المحلية استناداً إلى التقاليد والأعراف واحترام كبار السن ويجازي بالجبر لا بالتأثر. وتلتزم الفلبين بمواصلة الرد خطياً على الأسئلة المثارة في الوقت المناسب.

٤٠- وأشادت أستراليا بالفلبين لإنشائها لجنة ميلو ودعوها المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً لزيارة البلد، وطلبت مزيداً من المعلومات عن تنفيذ التوصيات. كما تساءلت عن دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤١- ورحبت سويسرا بإلغاء عقوبة الإعدام مؤخراً والتصديق على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن التدابير المُتخذة للتصدي لأعمال القتل خارج القضاء في البلد. وأوصت سويسرا بأن تكتشف الفلبين من جهودها لإجراء التحقيقات وتنفيذ الملاحقات بشأن عمليات القتل خارج القضاء ومعاينة المسؤولين عنها. وينبغي تدعيم برنامج حماية الشهود. كما أوصت الفلبين بأن تتصدى للأسباب الجذرية لهذه المشكلة في سياق إجراء الإصلاحات المناسبة لجهاز القضاء وقوات الأمن.

٤٢- وأشارت المملكة المتحدة إلى أن الفلبين أدرجت غالبية صكوك حقوق الإنسان الدولية في القانون المحلي، إلا أن التزامات الإبلاغ إلى هيئات المعاهدات كثيراً ما تأخرت، كما أن تنفيذ التزامات المعاهدات ما زال يمثل مشكلة. وطلبت معلومات إضافية عن كيفية ضمان الامتثال لتوصيات هيئات المعاهدات من خلال تقوية الآليات المؤسسية. كما تساءلت عن التدابير الجاري اتخاذها لضمان تنفيذ إجراءات مكافحة الفساد ومشول كبار الشخصيات فضلاً عن صغار الموظفين أمام القضاء. وترحب المملكة المتحدة بتعاون الفلبين مع زيارات المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقييم الاحتياجات، وسألت الحكومة متى تتوقع ظهور نتائج ملموسة عقب هذه الزيارات وبعد توصيات لجنة ميلو. وفيما يتعلق بما يحدث من تجنيد جماعات المتمردين للأطفال بشكل غير قانوني في الفلبين، طلبت المملكة المتحدة إلى الحكومة أن تنظر إن كان يمكن للمجتمع الدولي تقديم المساعدة في التصدي لهذه المشكلة. وأوصت المملكة المتحدة الفلبين بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. كما أعربت عن رغبتها في مواصلة التقدم المحرز في مفاوضات السلام الجارية في مينداناو بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. وأشارت إلى مشاركة المجتمع المدني في العملية التحضيرية للتقرير الوطني، فأوصت بإشراك المجتمع المدني أيضاً وبشكل كامل في متابعة أعمال الدورة.

٤٣- وأشارت بيلاروس إلى حجم العمل الذي اضطلعت به الفلبين لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، وإلى أنها حققت مستوىً عالياً في مجال التنمية البشرية. وقد حصلت الفلبين على اعتراف دولي بجهودها التي حققت نتائج كبيرة في مكافحة الاتجار بالبشر. وأوصت بيلاروس بأن تواصل الفلبين سياستها الناجحة في مكافحة الاتجار بالبشر على المستوى الوطني وممارسة دور ريادي على المستوى الدولي في هذا الشأن.

٤٤- وهنأت الكاميرون الفلبين على تقريرها وعلى المشاورات الواسعة التي أفضت إلى صياغته. وأبدت تقديرها للتقدم المحرز في كافة مجالات تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقالت إنها تود معرفة الصعاب التي واجهت الفلبين في التغلب على التأخير الذي لوحظ في عرض التقارير على هيئات المعاهدات، وطلبت معلومات عن التدابير المعتمدة لحماية أطفال الشوارع من مختلف أشكال العنف الذي يواجهونه، على نحو ما لاحظته لجنة حقوق الطفل.

٤٥- ورحبت أذربيجان بالجهود التي بذلتها الحكومة لاستئصال الفقر، وخاصة استراتيجية مكافحة الفقر والتقدم المحرز في ضمان حقوق الفئات المستضعفة، بما فيها النساء والأطفال وذوو الإعاقة. وتساءلت كيف خططت الفلبين لتقوية اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان وطلبت منها تفاصيل عن الخطط والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وخاصة النساء والأطفال، وكيف عاجلت مشكلة عدم كفاية الموظفين وانخفاض الرواتب في أجهزة الحكومة.

٤٦- ورحبت هولندا بالتدابير التشريعية التي أدخلتها الفلبين لتجريم التعذيب. وأوصت، كإجراء متبعة، باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لتجريم التعذيب والتوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. كما أوصت بتقديم تقرير متابعة لجهود وتدابير التصدي لأعمال القتل خارج القضاء وحالات الاختفاء القسري، مع أخذ تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً في الاعتبار.

٤٧- وشكرت الولايات المتحدة الأمريكية الفلبين على اهتمامها بتنفيذ أفضل الممارسات المجمع من شتى الاستعراضات. وطلبت معلومات عن الإجراءات الجاري اتخاذها للتصدي لحالات القتل خارج القضاء وضمن ملاحقة وإدانة مرتكبيها، وكيفية ضمان التقيد بحقوق الإنسان بين أفراد الشرطة وقوات الأمن.

٤٨- وأشارت فلسطين إلى أن الفلبين هي من أوائل البلدان التي صدقت على صكوك حقوق الإنسان الرئيسية وإلى جهودها المستمرة لتنفيذ هذه الصكوك. وذكرت أن الفلبين تواجه تحديات كثيرة بالنظر إلى تنوع سكانها، لكنها تلتزم رغم التحديات بمكافحة الفقر عن طريق وضع برامج عديدة. وتشجع فلسطين الفلبين على مواصلة التوقيع على اتفاقات مع البلدان المضيفة لحماية حقوق العمال المهاجرين.

٤٩- وطلبت بنغلاديش معلومات عن كيفية تنظيم الفلبين للهجرة وكيفية توزيع الفوائد الاقتصادية على أسر المهاجرين؛ ومعلومات عن التكلفة الاجتماعية للهجرة وخاصة هجرة النساء؛ وعن المبادرات التي اضطلعت بها الحكومة لضمان حماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين في البلد المضيف. كما طلبت معلومات عن تجربة الفلبين في مجال التعاون مع البلدان المضيفة، وهل ترى الحكومة أن عدم تقيد الكثير من البلدان المضيفة بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم يشكل عائقاً أمام ضمان تمتع المهاجرين بحقوق الإنسان.

٥٠- وأشارت نيجيريا إلى الطريقة الشاملة والشفافة التي أُعد بها التقرير والتي شملت مجاًلاً واسعاً من أصحاب المصلحة. وأشادت بالفلبين لسياساتها واستراتيجياتها الشاملة الرامية إلى الحد من الفقر المدقع بهدف تلبية الأهداف الإنمائية للألفية وأهدافها الوطنية. وأوصت نيجيريا بأن تعجل الفلبين من جهودها لكي تواصل تلبية الحاجات الأساسية للفقراء والفئات الأخرى المستضعفة.

٥١- وأشادت جمهورية إيران الإسلامية بالنهج الإيجابي للفلبين في إعداد التقرير الدوري الشامل والجهد التشاركي والبناء المبذول فيه. وطلبت من الوفد تفاصيل عن أفضل الممارسات لمكافحة الاتجار بالبشر وعن وسائل حماية النساء والأطفال من الاتجار بهم.

٥٢- وأعربت البرازيل عن تقديرها للتقرير وما حققه البلد من تقدم في شتى المجالات، وطلبت مزيداً من الإيضاحات عن التدابير والتغييرات المؤسسية المعتمدة للتصدي لمشكلة أعمال القتل خارج القضاء وحالات الاختفاء القسري. وأوصت بأن تنظر الفلبين في توجيه دعوة مفتوحة إلى الإجراءات الخاصة.

٥٣- وأقرت المكسيك بالتقدم الذي أحرزته الفلبين في المجالات التالية: ١٠- إلغاء عقوبة الإعدام والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ ٢٠- استضافة حلقات دراسية وطنية بشأن إقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان؛ ٣٠- تعزيز حقوق المهاجرين؛ ٤٠- إحراز تقدم تشريعي في مجال حقوق المرأة؛ ٥٠- استعداد الحكومة للاستعانة بالتقرير الدوري الشامل كأساس لإجراء دراسة تبلور خطة العمل الوطنية الثانية المعنية بحقوق الإنسان. وقدمت المكسيك التوصيات التالية: ١٠- ينبغي أن تضع الخطة الوطنية في الاعتبار التوصيات الواردة في هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة؛ ٢٠- ينبغي تنسيق التشريعات الوطنية والأعراف والممارسات التقليدية مع اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ٣٠- ينبغي النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٥٤- وهنأت إندونيسيا الفلبين على تقريرها الشامل. وأشارت إلى أن إندونيسيا والفلبين، باعتبارهما عضوين في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، شرعنا مع دول أخرى في عملية تهدف إلى إقامة آلية إقليمية لحقوق الإنسان. ورحبت بالتشاور الواسع في وضع الخطة الوطنية الثانية والتقرير الدوري الشامل، والاهتمام الكبير المعطى لقضية العمال المهاجرين الأمر الذي يخدم كنموذج لبلدان أخرى.

٥٥- وأشارت سري لانكا إلى التزام الفلبين الكامل بضمان القيم الديمقراطية ومحاولتها التوصل إلى العديد من موائيق السلام رغم ما ترتكبه جماعات المتمردين من أعمال عنف وفظائع في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تفهم سري لانكا تماماً التحديات والقيود التي تواجه الفلبين في تعزيز حقوق الإنسان. إن الفلبين هي نموذج لمعاملة قضايا المهاجرين؛ وهي من أكبر البلدان المرسلة للمهاجرين ونموذج للتعامل مع القضايا المتصلة بالهجرة. وتساءلت سري لانكا عن الخطوات المحددة المتخذة للتصدي لمشكلة هجرة الكفاءات والمشاكل الاجتماعية الناجمة عن الهجرة. وتشارك سري لانكا الفلبين في ندائها الموجه في تقريرها الوطني لإعداد خريطة طريق تُعنى بالتعاون الدولي في قضايا الهجرة ولكي تصادق البلدان المضيفة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأشارت إلى أن إنشاء مؤسسات محلية لتقديم المساعدات والخدمات من شأنه أن يحقق إنجازاً كبيراً.

٥٦- ورداً على الأسئلة التي طرحها مختلف الوفود، أوضحت الفلبين كيف أنها وازنت بين الآثار السلبية والإيجابية للهجرة. فهجرة العقول وازمها النهوض بالوسائل والمهارات، ومواكبة هذه المهارات للاحتياجات، كما وازمها تنفيذ برنامج متكامل. أما مشكلة الاستغلال فتناولها برنامج لتمكين العمال من خلال التثقيف وتنظيم

وكالات التوظيف. ويتصدى برنامج إعادة الإدماج والتوجيه لمشكلة انفصال الأسر. وفيما يتعلق بمسألة استحقاقات الضمان الاجتماعي، وقعت الفلبين اتفاقات ثنائية مع بلدان عديدة تضمن استحقاقات المهاجرين من الضمان الاجتماعي في البلدان المضيفة. وقد استشهدت منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة بالفلبين باعتبار أن لديها أفضل نظام لتنظيم الهجرة في العالم. وفيما يتعلق بالزيارات القطرية من جانب الإجراءات الخاصة والتزامات الإبلاغ، كانت الفلبين تتناول في الماضي مسألة تعزيز آليات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وكان من بين الإجراءات المتخذة تدعيم اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان. وفي العام الماضي استغرق إعداد عملية التقرير الدوري الشامل وقتاً طويلاً أيضاً. وستكون الحكومة الآن في وضع يسمح لها بالنظر في تنظيم الزيارات على نحو أفضل. وفيما يتعلق بالتزامات الإبلاغ، فإن آلية الوكالات الرائدة داخل اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان تحصر على مواصلة تحسين امتثال الفلبين لالتزامات هيئات المعاهدات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قدمت الفلبين ثلاثة تقارير عن اتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية مناهضة التعذيب. وفيما يتعلق بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان، وضعت الفلبين خطة وطنية للتحقيق في مجال حقوق الإنسان كجزء من احترام التزاماتها المتصلة بعقد التحقيق في مجال حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالتعذيب، تشير الفلبين إلى أن اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، أوصت، قبيل مغادرة مانيلا لحضور دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وتشمل استراتيجية مكافحة الفساد إنشاء مكتب أمين المظالم، واعتماد مبدأ المحاكمة المستمرة، وإقامة نظام للإدارة والمعلومات المتعلقة بالقضايا.

٥٧- وأخيراً، أعرب رئيس الوفد عن أمله في أن تكون الفلبين قد أعطت صورة جيدة وأمنية لحالة حقوق الإنسان في البلد. وقال إن الفلبين اليوم هي ديمقراطية منفتحة نابضة بالحياة يُعترف فيها بحقوق الإنسان، لكن الأهم من ذلك أن هذه الحقوق مرعية ومؤثرة ومحمية. غير أن الوفد أشار إلى أن الفلبين تعي تماماً التحديات التي تواجهها كبلد نام له ظروفه الخاصة. وأعرب عن أمله في أن يتمخض الحوار التفاعلي عن العثور على مزيد من سبل التعاون للتغلب على هذه التحديات وتحسين الأوضاع على الأرض. واستجابة إلى التوصيات المقدمة بروح التعاون، تعلن الفلبين فوراً عن الالتزامات الطوعية التالية: ١٠- مواصلة وضع نهج يراعي التمايز بين الجنسين بشأن قضايا المرأة والطفل، بما يشمل النظام القضائي، وبشأن ممارسة العنف ضد النساء والأطفال؛ ٢٠- مواصلة تطوير التشريع المحلي لزيادة حماية حقوق الطفل؛ ٣٠- الحفاظ على زخم التصدي لأعمال قتل الناشطين والمهنيين في وسائل الإعلام؛ ٤٠- مواصلة اتخاذ وتحديد تدابير إضافية تستجيب للحاجات الأساسية للفقراء والقطاعات الأخرى المستضعفة. وتغتتم الفلبين فرصة انعقاد الدورة الأولى للتقرير الدوري الشامل لكي تحدد التزامها كمدافع عن حقوق الإنسان بحماية حقوق كل مواطنيها، والالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نحتفل بذكره السنوية الستين. وتأمل الفلبين أن يواصل المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان تقديم المساعدة من خلال جهود وآليات التعاون.

ثالثاً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

٥٨- وجهت أثناء المناقشة التوصيات التالية إلى الفلبين:

- ١- أن تواصل تطوير نهج يراعي التمايز بين الجنسين للتصدي لقضايا العنف ضد المرأة وبناء بيئة داعمة للمرأة والطفل داخل النظام القضائي؛ وينبغي أن تراعي هذه البيئة الاحتياجات الخاصة لإعادة التأهيل ورعاية النساء والأطفال المستضعفين وفي مناطق النزاع بعد انتهاء المنازعات (نيوزيلندا)؛
- ٢- أن تضمن تدريب أفراد قوات الأمن على حقوق الإنسان وعلى مسؤوليتها عن حماية حقوق الإنسان والمدافعين عن هذه الحقوق (كندا)؛
- ٣- أن تمكن من زيارة المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب في أسرع وقت ممكن (سلوفينيا)؛
- ٤- أن توقع وتصدّق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (سلوفينيا والمكسيك والمملكة المتحدة وهولندا) والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (سلوفينيا والمكسيك)؛
- ٥- أن تقدم تقارير منتظمة إلى لجنة مناهضة التعذيب (سلوفينيا)؛
- ٦- أن تستأصل كلية التعذيب وأعمال القتل خارج القضاء (الكرسي الرسولي)، وأن تكثف جهودها لإجراء التحقيقات والملاحقات في قضايا القتل خارج القضاء ومعاقبة المسؤولين عنها (سويسرا)، فضلاً عن توفير تقرير متابعة بشأن الجهود والتدابير المبذولة للتصدي لأعمال القتل خارج القضاء وحالات الاختفاء القسري، مع مراعاة توصيات المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (هولندا)؛
- ٧- أن تحمي الأجنّة في الأرحام، بغض النظر عن الضغوط المفرطة من جماعات بعينها (الكرسي الرسولي)؛
- ٨- أن تضع إطاراً قانونياً عضوياً للقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس وتعزيز المساواة بين الجنسين (إيطاليا)؛
- ٩- أن تعالج الثغرات التشريعية في ميدان حقوق الطفل لكي تتقيد تقييداً تاماً بتوصيات لجنة حقوق الطفل لعام ٢٠٠٥ (إيطاليا)؛
- ١٠- أن تشارك بلداناً أخرى، وخاصة البلدان النامية، في خبرتها في مجال أهلية اختصاص القضاء فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (السودان)؛

- ١١- أن تدعم برنامج حماية الشهود وتتصدى للأسباب الجذرية لهذه المشكلة في سياق إصلاح النظام القضائي والقوات المسلحة (سويسرا)؛
- ١٢- أن تشرك المجتمع المدني إشراكاً كاملاً في متابعة الاستعراض، مع الإحاطة علماً بإشراك المجتمع المدني في العملية التحضيرية للتقرير الوطني (المملكة المتحدة)؛
- ١٣- أن تواصل سياستها الناجحة في مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد الوطني وأن تمارس دوراً قيادياً على الصعيد الدولي بشأن هذه المسألة (بيلاروس)؛
- ١٤- أن تعجل الجهود لكي تواصل تلبية الحاجات الأساسية للفقراء والفئات الأخرى المستضعفة (نيجيريا)؛
- ١٥- أن تنظر في توجيه دعوة مفتوحة إلى الإجراءات الخاصة (البرازيل)؛
- ١٦- أن تضع خطة العمل الوطنية الثانية المعنية بحقوق الإنسان في الاعتبار توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة (المكسيك)؛
- ١٧- أن تنسق التشريعات الوطنية والأعراف والممارسات التقليدية مع اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المكسيك).
- ٥٩- وسيرد رد الفلبين على هذه التوصيات في التقرير المتعلق بالنتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة.
- ٦٠- وأثناء الدورة الأولى للفريق العامل أعلنت الفلبين في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ عن الالتزامات الطوعية التالية، آخذة في الاعتبار التوصيات المدرجة أعلاه:
- مواصلة وضع نهج يراعي التمايز بين الجنسين بشأن قضايا المرأة والطفل؛ بما يشمل النظام القضائي وبشأن ممارسة العنف ضد النساء والأطفال؛
- مواصلة تطوير التشريع المحلي لزيادة حماية حقوق الطفل؛
- الحفاظ على زخم التصدي لأعمال قتل الناشطين والمهنيين في وسائط الإعلام؛
- مواصلة اتخاذ وتحديد تدابير إضافية تستجيب للحاجات الأساسية للفقراء والقطاعات الأخرى المستضعفة؛
- ٦١- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض بشأنها. ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.

تذييل

تشكيلة الوفد

ترأس وفد الفلبين سعادة السيد إدواردو هـ. إيرميता الأمين التنفيذي (الوزير) - رئيس اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان في الفلبين، وتألف الوفد من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- Hon. Enrique A. MANALO, Undersecretary (Vice-Minister), Department of Foreign Affairs, Co-Head of the Delegation
- H.E. Erlinda F. BASILIO, Permanent Representative of the Philippines to the United Nations Office at Geneva
- Hon. Edwin R. ENRILE, Deputy Executive Secretary (Vice-Minister), Office of the Executive Secretary
- Hon. Cecilia Rachel V. QUISUMBING, Undersecretary (Vice-Minister), Office of the Executive Secretary
- Hon. Ricardo R. BLANCAFLOR, Undersecretary (Vice-Minister), Department of Justice
- Hon. Alicia R. BALA, Undersecretary (Vice-Minister), Department of Social Welfare and Development
- Hon. Melchor P. ROSALES, Undersecretary (Vice-Minister), Department of Interior and Local Government
- Mr. Evan P. GARCIA, Assistant Secretary, Department of Foreign Affairs
- Mr. Denis Y. LEPATAN, Deputy Permanent Representative of the Philippines to the United Nations Office at Geneva
- Mr. Roberto Emmanuel T. FELICIANO, Assistant Secretary, Department of National Defense
- Ms. Catherine MAE C. SANTOS, Assistant Secretary, National Anti-Poverty Commission
- Ms. Maria Teresa C. LEPATAN, Minister, Permanent Mission to the United Nations Office at Geneva
- Ms. Josephine M. REYNANTE, Director, Department of Foreign Affairs
- Mr. Ricardo V. GLORIA JR, Director, Department of Labor and Employment
- Mr. Jesus Enrique G. GARCIA II, Third Secretary, Permanent Mission to the United Nations Office at Geneva
- Mr. Fortunato R. ABRENILLA, Director, National Economic and Development Authority
- Ms. Herminia ANGELES, State Counsel, Department of Justice
- Ms. Emmeline VERZOSA, Executive Director, National Commission on the Role of Filipino Women
- Ms. Maria Elena S. CARABALLO, Deputy Executive Director, Council for the Welfare of Children
- Mr. Eugenio A. INSIGNE, Chairman, National Commission on Indigenous People
- Mr. Masli A. QUILAMAN, Director, National Commission on Indigenous People

- Ms. Paulynn P. SICAM, Office of the Presidential Adviser on Peace Process
- Ms. Sarah SISON, Presidential Human Rights Committee of the Philippines
- Mr. Jefferson A. TECSON, Presidential Human Rights Committee of the Philippines
- Mr. James Francis P. LUGTU, Presidential Human Rights Committee of the Philippines
- Ms. Leizel J. FERNANDEZ, Attaché, Permanent Mission to the United Nations Office at Geneva

Advisers

- Hon. Jose P. PEREZ, Senior Deputy Court Administrator, Supreme Court of the Philippines
- Dr. Virginia DANDAN
- Ms. Aurora JAVATE DE DIOS

Commission on Human Rights of the Philippines

- Hon. Purificacion C. VALERA QUISUMBING, Chairperson
- Hon. Quintin B. CUETO III, Commissioner
- Atty. Jacqueline B. VELORIA MEJIA, Executive Director
- Atty. Homero Matthew P. RUSIANA, Director, Field Operations Office
- Ms. Ana Elzy OFRENEO, Director, Human Rights Education and Advocacy Office
- Ms. Karen Lucia S. GOMEZ DUMPIT, Director, Government Linkages Office
- Ms. Maria Nerissa N. PIAMONTE, Director, Strategic Development and Planning Office
- Atty. Brenda E. CANAPI, Officer in Charge, Child Rights Center
- Atty. Maria Margarita Patron ARDIVILLA, Child Rights Center
- Atty. Russel MA-AO, Officer in Charge, Cordillera Administrative Region (CHR-CAR Regional Office)

— — — — —